مجلة البحوث المحاسبية

https://abj.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الاول

مارس ٢٠٢٣

أثر خصائص لجنة المراجعة وهيكل الملكية على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية

الباحث / على زكريا على على

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
نجوى محمود أحمد أبو جبل

أستاذ المراجعة
كلية التجارة – جامعة طنطا

الدكتور
هناء محمد الدهشان

أستاذ متفرغ بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا

مستخلص

تهدف هذه الدرسة إلى دراسة أثر خصائص لجان المراجعة وهيكل الملكية معاً على جودة التقارير المالية، لعينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية والمكونة من ٤٥ شركة، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٩ حتى عام٢٠٢١، وتم إستخدام المنهج الإيجابى في هذه الدراسة من أجل استنباط مشكلة الدراسة موضحاً أسبابها والتنبوء بتأثيرها على جودة التقارير المالية.

حدود الدراسة: إقتصر البحث على خصائص لجان المراجعة (الممثلة فى: عدد أعضائها، وعدد مرات اجتماعها ونسبة أعضاء لجنة المراجعة الى أعضاء مجلس الإدارة) كما إقتصر هيكل الملكية على ملكية التداول الحر) كما قام الباحث بالاعتماد مدخل قائمة التدفقات النقدية لقياس الإستحقاق الإجمالى والذي يعتبر مقياس عكسى لجودة القوائم المالية

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين جودة التقارير المالية وكلاً من (عدد أعضاء لجنة المراجعة – عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة), وكما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين جودة التقارير المالية و كلاً من (نسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة إلى أعضاء مجلس الإدارة – نسبة الملكية للتداول الحر).

الكلمات المفتاحية: خصائص لجنة المراجعة– هيكل الملكية– جودة التقارير المالية

Abstract

This study aims to study the effect of the characteristics of audit committees and the ownership structure together on the quality of financial reports, for a sample of 45 companies registered in the Egyptian stock market, during the period from 2019 to 2021, and the positive approach was used in this study in order to derive The problem of the study, explaining its causes and predicting its impact on the quality of financial reports.

Study Limits: The research was limited to the characteristics of the audit committees (represented in: the number of their members, the number of times they met and the ratio of members of the audit committee to members of the board of directors) and the ownership structure was limited to the ownership of free circulation) as the researcher relied on the entrance to the cash flow statement to measure the total maturity, which is considered An inverse measure of the quality of the financial statements.

This study concluded that there is a significant negative relationship between the quality of financial reports and each of the number of audit committee members and the number of times the audit committee meets. This study also found a positive significant relationship between the quality of financial reports, the ratio of the number of members of the audit committee to the members of the board of directors, and the ownership percentage of free circulation.

Keywords: characteristics of the audit committee – ownership structure – quality of financial reports.

١- مقدمة الدراسة:

يعتبر هيكل الملكية أحد أهم العوامل المؤثر على اختيار السياسات المحاسبية من قبل الإدارة وضمان حماية حقوق الأقلية من المساهمين، ولقد أدى إنفصال الملكية عن الإدارة وتفويض الملاك حق إدارة الشركة إلى مجموعة متخصصة من المديرين إلى وجود إختلاف جوهرى فى المعلومات بين الملاك والمديرين عن أحوال الشركة، ومستقبلها، والقدرة على تفسيرها، وهذا ما نتج عنه مشكلة عدم تماثل المعلومات (محمد، ٢٠١٨).

وقد تناولت العديد من الدراسات تفسير العلاقة بين أنماط هيكل ملكية الشركات المختلفة (الملكية العائلية، ملكية كبار المساهمين، الملكية الادارية، الملكية المؤسسية والملكية الحكومية) وبين جودة الأرباح (محمد، ٢٠١٨). مما يتطلب تقييم إلى أى مدى تؤثر خصائص لجان المراجعة و هيكل المكلية على جودة التقارير المالية.حيث توفر المعايير المحاسبية قدراً من المرونة فى اتباع السياسات المحاسبية عند معالجة بعض البنود والتقديرات المحاسبية الأمر الذى يجعل لمديرى الشركات دوراً هاماً فى تحديد السياسات المحاسبية المتبعة والتحكم فى النتائج المالية بما يعود بالنفع على ثرواتهم الخاصة (محمد، ٢٠١٨), (Kazemian, 2015) ومن ثم تزداد أهمية قواعد الحوكمة كأحد المتطلبات اللازمة لضمان الحد من المخاطر المحيطة بالشركات وحماية للمساهمين والمتعاملين معها (قواعد الحوكمة، ٢٠١٦). وتشترط قواعد الحوكمة أن يتم تكوين لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة ذوى الخبرة المالية وفى ظل تكوين المجلس من أعضاء غير تنفيذيين فيعتقد أن خصائص لجنة المراجعة من حيث تكوينها وإستقلالها وعدد مرات الإجتماع لها دور ما فى مدى تحقيق جودة الأرباح لاسيما من خلال مقاييس الشفافية والاستمرارية، وكما حازت أنماط الملكية وتعددها فى الشركات حيث يعد نمط الملكية هو المحدد لطبيعة مشكلة الوكالة داخل الشركة حيث ينعكس نمط الملكية على تكوين مجلس الادارة واللجان المنبثقة منه ومن ثم تحديد من له حق الرقابة وكيفية إنتاج المعلومات المحاسبية ومن ثم الصورة التى تظهر بها الأرباح (عفيفي، ٢٠١١).

حيث تقوم لجنة المراجعة فى ضـبط جودة التقارير المالية من خلال فعالية خصـائص هذه اللجنة، ويعمل توافر هذه الخصائص بالمستوى المناسب من الفعالية على توفير القدرات الأسـاسـية لدى اللجنة للقيام بمهامها على نحو كفئ وفعال. ولابد من التفاعل المسـتمر بين اللجنـة ومجلس الادارة والإدارة التنفيـذيـة والمراجع الـداخلى والمراجع الخـارجى والهيئـات التنظيمية، ويمكن القول إن كل من الإسـتقلال والكفائة العلمية والخبرة المالية أو المحاسـبية والحرص على حضـــور الإجتماعات الدورية إذا تم توافرها فى عضـــو لجنة المراجعة فإنها تعنى توفر مقومات نجاح أداء لجنة المراجعة وبالتالى تؤثر بالإيجاب على جودة التقارير المالية.

٢- مشكلة الدراسة:

أدى تـزايـد معـدلات حـدوث غـش الإدارة وعـدم الأخـذ بمبـدأ التحفـظ إلى تمـهيد الدخـل وإدارة الأربـاح الأمـر الـذى يؤثـر بالسلب على القـرارات الاستثمـارية. ومما لاشـك فيه أن ضخـامة النتائـج المترتبـة عليهـا فى الآونـة الأخيـرة أدت إلى إرتفـاع مـوازى فى الضغـوط على مهنـة المراجعـة مصحوبـاً بالتسـاؤل عن دور مراقبـى الحسـابات، بعد أن إجمعـت آراء المهتمين بمهنـة المراجعـة بأن غـش الإدارة يعد السبب الرئيسى للإنهيـارات المفـاجئـة لكثيـر من الشـركات الكبرى فى العديـد من دول العـالم، وهو ما تـرتب عليـه تـأثيـرات عميقـة علـى مهنـة المـراجعـة , وتسـبب فى إضـعـاف مصـداقتيهـا والإسـاءة إلـــى سمعـــة المراجعين الخارجيين (عثمان، ٢٠١٦؛ Gomaa et al., 2017؛ أبوجبل، ٢٠١٨). مما يـؤدى إلى تضـرر مستخدمـى المعلومـات المحـاسبيـة نتيجـة عـدم قـدرتهم علـى إتخـاذ قـراراتـهم الاستثمـارية بصـورة صحيحـة (سلامة، ٢٠١٢).

كمـــاأدى إنهيـار العـديـد من الشـركـات العـالميـة الى زيـــادة الإهتمـــام بحوكمة الشـركات خاصـة بعد ظهور قانون (Sarbanes Oxley–ActSOX,2002) وكان هيكل الملكية ولجان المراجعة من أهم آليات الحوكمة الداخلية التى تلعب دوراً حيوياً فى تحســـين مســتوى التحفظ المحاســبى فى التقارير المالية (عبدالحليم، ٢٠١٨).الأمر الذى بدوره يؤثر على صـــحة المعلومات المالية الموجوده بالتقارير المحاســـبية وملائمتها لإتخاذ القرارات

الاستثمارية مما يؤدى لزيادة ثقة المستخدمين للقوائم المالية وإتخاذ قرارات إستثمارية سليمة, تؤثر ايجابياً على المستخدمين والاقتصاد القومى ككل.وهذا الأمر يلقى بظلاله على المسئولية التى يتحملها المراجع عند عدم القيام بعملة بالشكل المتوقع الذى يوفر فيه تأكيد معقول بصحة البيانات المالية فى القوائم المالية المستخدمة فى القرارات الإستثمارية والذى بدوره يجعل المراجع عرضة للمسئولية القانونية من قِبل مستخدمى معلومات القوائم بشأن القرارات الإستثمارية المتخذه بناءاً على التأكيد من المراجع بصدق القوائم المالية, الأمر الذى ألحق الضرر بالمستخدمين وتكلفهم خسائر وأضرار مادية بسبب ذلك.وقد يؤثر هيكل الملكية؛ الملكية العائلية, ملكية كبار المساهمين الملكية الإدراية, الملكية المؤسسية, الملكية الحكومية والملكية الأجنبيةعلى جودة التقارير المالية وحيث يسعى بعض الملاك فى التأثير على المعلومات الموجودة فى القوائم المالية للحصول على منافع شخصية وإلحاق الضرر بالمساهمين الأخرين وأصحاب المصلحة ومما له من تأثير على مراقب الحسابات واحتمالية تعرضة للمسئولية القانونية, وذلك بإستخدام مالديهم من صلاحيات ومعلومات كحق اختيار الإدارة وما يتبعها من لجان وأهمها لجنة المراجعة والتى تعد أحد دعائم الحوكمة فى الشركات من حيث قواعد إنشائها؛ عدد أعضائها, مؤهلاتهم العلمية, الخبرة السابقة وعدد مرات إجتماعها. ولضمان حيادية هذه اللجنة، هل خصائص هذه اللجنة كافية لإستقلالها لكي تؤدى دورها كأحد دعائم الحوكمة.

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث فى كيفية الإجابة على السؤال التالى:

- هل تؤثر خصائص لجان المراجعة وهيكل المكلية معاً على جودة التقارير المالية؟

٣- هدف الدراسة:

من العرض السابق لطبيعة المشكلة، يتمثل الهدف العام للبحث فى دراسة وإختبار أثر خصائص لجان المراجعة (الممثلة فى: عدد أعضائها، وعدد مرات اجتماعها ونسبة أعضاء لجنة المراجعة الى أعضاء مجلس الإدارة) وهيكل الملكية (المتمثل فى: ملكية التداول الحر) معاً على جودة التقارير المالية.

٤- منهج الدراسة:

يستخدم الباحث فى هذه الدراسة المنهج الإيجابى فى وصف وتفسير أثر خصائص لجان المراجعة وهيكل الملكية والتنبؤ بتفسيرها على جودة التقارير المالية.

٥- حدود الدراسة:

إقتصر البحث على خصائص لجان المراجعة (الممثلة فى: عدد أعضائها، وعدد مرات اجتماعها ونسبة أعضاء لجنة المراجعة الى أعضاء مجلس الإدارة)، كما إقتصر هيكل الملكية على ملكية التداول الحر)، كما قام الباحث بالاعتماد مدخل قائمة التدفقات النقدية لقياس الإستحقاق الإجمالى والذي يعتبر مقياس عكسى لجودة القوائم المالية.

٦- أهمية الدراسة:

يكتسب البحث أهميته العلمية من خلال لفت إنتباه أصحاب المصالح، خاصة هيئة سوق المال المصرية والرقابة المالية والمستثمرين إلى أى مدى تؤثر خصائص لجنة المراجعة وهيكل الملكية على جودة التقارير المالية. كما يستمد البحث أهميته العملية حيث يمكن أن تكون نتائج البحث مفيدة لواضعى التشريعات فى بيئة الاعمال المصرية فى محاولتهم لصياغة آليات حوكمة ملائمة وبصورة خاصة فيما يتعلق بخصائص لجان المراجعة وهيكل الملكية وتأثيرهما على جودة التقارير المالية.

٧- فرض الدراسة:

توجد علاقة معنوية بين كلاً من خصائص لجان المراجعة والمتمثلة في (عدد أعضاء لجنة المراجعة، عدد مرات الاجتماع، نسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة)؛ وهيكل الملكية والمتمثل في (نسبة ملكية التداول الحر) معاً وجودة التقارير المالية.

٨- خطة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة سوف يتم تقسيم المتبقى منها على النحو التالى:

- الدراسات السابقة.

- الإطار النظرى للدراسة.
- الدراسة التطبيقية.
- نتائج الدراسة والتوصيات والمجالات المستقبلية المقترحة.

٩- الدراسات السابقة:

يحاول الباحث فى هذا الجزء التعرف على الإسهامات التى قدمتها الدراسات السابقة ومحاولة الاستفادة منها فى الدراسة الحالية ولاسيما فى اختيار منهجية البحث الملائمة، ومن ثم الوقوف على جانب الإختلاف بينها وبين الدراسة الحالية والتى تبرز إجراء هذه الدراسة ويمكن توضيح الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث كما يلي: -

- **دراسة (عفيفي، ٢٠١١)**

هدفت هذه الدراسة إلى إلى اختبار العلاقة بين أنماط هيكل الملكية المتمثلة في ((الملكية المؤسسية، الملكية لإدارية، ملكية كبار المساهمين (على المستوى الفردي)، والتداول الحر)) وجودة الأرباح المحاسبية في البيئة المصرية، الأرباح لعينة من الشركات المصرية المساهمة بالبورصة المصرية، وذلك لعدد ٣٤ شركة في ٧ قطاعات مختلفة لعام ٢٠٠٨، وذلك باستخدام المتغيرات الرقابية المتمثلة في (نسبة الرفع المالي، حجم الشركة، أداء الشركة، الانتساب إلى تجمع للأعمال). واعتمدت الدراسة في قياسها لجودة الأرباح على المقاييس الخاصة بجودة الاستحقات الجارية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين الملكية الإدارية وجودة الأرباح، كما توصلت الادراسة أيضا الى وجود معنوية سالبة ذات دلالة بين الملكية الفردية وجودة الأرباح، وجود علاقة معنوية موجبة ولكنها غير دالة بين التداول الحر والملكية المؤسسية وجودة الأرباح المحاسبية.

- **دراسة (Sierra et al., 2012)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير لجنة المراجعة بصفتها أحد أهم آليات الحوكمة الداخلية والمنتشرة بشكل كبير على جودة التقارير المالية، وقامت بداسة تأثير لجنة المراجعة

على جودة التقارير المالية من خلال المســـتحقات غير العادية كوكيل عن جودة التقارير المالية وذلك لمعرفة ما إذا كانت الإدارة تلعب دوراً فى تنسـيق العلاقة أم لا. وذلم من خلال مجموعة فريدة من أجابات الإستبان والبيانات الأرشيفية وتم إستخدام تحليل الإنحدار لإختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من النتائج التى توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة لجنة المراجعة والاســـتحقاقات الطبيعية والتى تقيس جود التقارير المالية, ويتوقف ذلك على ما اذا كانت الشركات تستعين بمصادر خارجية كأعضاء للجنة المراجعة أو ما إذا كانت مرتبطة سياسياً بسياسات الدولة, وتظهر هذه الدراسة عكس الدراسات السابقة فتجد أن الإرتباط بين لجنة المراجعة سلبى مع المستحقات غير الطبيعية, وأيضاً توصلت الدراسة أنه ترتبط درجة الإســتقلال لأعضــاء اللجنة بالمســتحقات غير العادية والتى تزيد إدارة الأرباح وإستغلال الإدارة سلطتها فى إدارة الأرباح لصالحها.

- **دراسة (Kallamu, 2015)**

هدفت هذه الدراســة إلى دراســة تأثير صــفات لجنة المراجعة على إدارة الأرباح وأداء الشركات، وذلك من خلال دارسة أثر خصائص أعضاء اللجنة من حيث إستقالهم وخبرتهم التنفيذية وخبرتهم المالية وذلك فى إطار عام لمحاولة معرفة أثر الحوكمة الداخلية على إدارة الأرباح والقيمة السـوقية لأسـهم الشـركات وأداء الشـركة، وذلك لعينة مكونة من ٣٧ شـركة مدرجة فى البورصة الماليزية فى الفترة من عام ٢٠٠٧ الى عام ٢٠١١.

وتوصـــلت الدراســـة إلى أن لجنة المراجعة المكونة من أغلبية أعضـــاء مجلس الإدارة المستقلين تعزز بشكل إيجابى تقييم سوق أسهم الشركة ويؤثر سلبيا على إدارة الارباح, كما توصـــلت أيضـــاً أن إســـتقلال رئيس لجنة المراجعة يزيد من جودة الأرباح ويقلل من إدراة الأرباح, فى حين أن الخبرة التنفيذية الســـابقة لأعضـــاء اللجنة يزيد من جودة القوائم المالية ويقلل من إدارة الأرباح ويزيد من القيمة السـوقية للشـركة, وأخيراً تظهر الدراسـة علاقة رئيس اللجنة التنفيذى يؤثر سلباً وبشكل كبير على عوائل الأسهم والقيمة السوقية للسهم, وكل فى

مجمل الدراسة تدعم النتيجة الإجمالية للدراسة نظرية الوكالة والتى تشير إلى أن المديرين المستقلين هم فى وضع أفضل لمراقبة الإدارة وحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة , وتوصى الدراسة أنه ينبغى على الهيئات التنظيمية إصدار توصية بشأن تعين رئيس لجنة المراجعة بأن يكون مستقل ولدية من الخبرة التنفيذية الكافية للعمل فى لجنة المراجعة.

- **دراسة (Pongsaporamat, 2016)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العالقة بين هيكل الملكية (المتل في: الملكية المركزة، والملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية، الملكية العائلية، والملكية الحكومية، والشركات السياسية المرتبطة) وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة تايلاند وذلك لعينة من الشركات عددها ٣٨٧ من الدرجة بالبوصة التايوانية عن عام ٢٠١١ وذلك عن طريق قياس إدارة الأرباح بشكل أساسى بالاستحقاقات غير الطبيعية لدراسة جودة التقارير المالية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المركزة والشركات التي ترتبط بالسياسة لدى هذه الشركات والميل إلى إدارة الأرباح لإعادة صياغة بياناتها المالية وبالتالي هذه النوعية تكون في الغالب ذات جودة منخفضة لتقاريرها المالية وأيضا يوجد ارتباط سالب بين بين الشركات ذات هيكل الملكية العائلية وبين إدارة الأرباح بإعادة الصياغة مما يعني أن الملكية العائلية تسهم في تحسين جودة تلك التقارير وترتبط الملكية ارتباطا إيجابيا بشكل كبير بإدارة الأرباح ولا توجد أي علاقة بين خصائص الشركة ونوع التقارير المالى ومنه إدارة الأرباح.

١٠- الإطار النظرى للدراسة:

١/١٠ الإطار النظرى للجان المراجعة:

١/١/١٠تعريفات لجان المراجعة:

ويوجد العديد من التعريفات الخاصة بلجان المراجعة ونذكر منها مايلى: -

عرفها (Paul, 1993) بأنها " لجنة تتكون من مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها على عدد من الأعضاء غير التنفيذيين أو غالبيتها من الأعضاء غير التنفيذيين، وتشمل مسئوليتها على مراجعة السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة داخل الشركة والاجتماع بالمراجع الخارجي وكذلك مناقشته حول نتيجة عملية المراجعة، وكذلك التأكيد على فعالية نظم الرقابة المالية بالشركة.

كما عرفها (أحمد، ٢٠١٠) بأنها "لجنة تقوم الشركة بتعيين أعضاءها عن طريق مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة وتعد حلقة الوصل بين المراجع الخارجي ومجلس إدارة الشركة ولها دور رقابي على جميع عمليات الشركة.

ويرى الباحث أن تعريف لجنة المراجعة هي: إحدى أهم اللجان التى يشكلها مجلس الإدارة والتى تتم إختيار أعضائها بعناية لكي تتناسب مع المهام المنوطة بها والتى تهدف الرقابة على أعمال المحاسبة واعداد التقارير المالية للشركة وأعمال المراجعة المتعلقة بها وتكون حلقة الوصل بين المراجع الخارجى والإدارة ومحاولة حل أى خلافات بينة وبين الادارة وحل أى خلاف بينه وبين الإدارة كما أنها مسئولة عن ترشيحه وتحديد أتعابه وذلك كله لضمان جودة التقارير المالية.

١٠/١/٢خصائص لجان المراجعة:

يمكن توضيح أهم خصائص لجنة المراجعة من خلال الشكل التالى: -

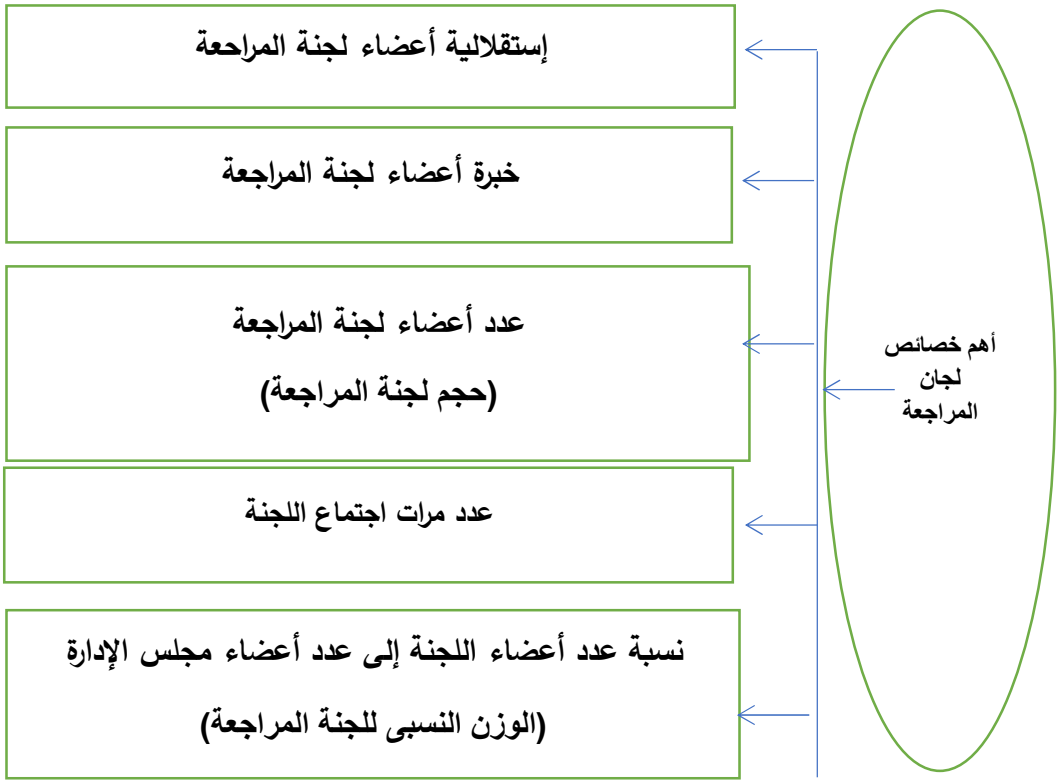

شكل رقم (١) أهم خصائص لجان المراجعة المصدر إعداد الباحث

وسوف يركز الباحث على ثلاث خصائص فقط في هذا البحث وهما عدد أعضاء لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة)، وعدد مرات اجتماع اللجنة، ونسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة (الوزن النسبى للجنة المراجعة).

ويمكن توضيح أهم خصائص لجان المراجعة فيما يلي: -

١٠/١/٢/١ حجم لجنة المراجعة:

يجب التوازن بين عدد الأعضـــاء وبين نوعية وكمية المهام التي تقوم اللجنة بها والتي قد تختلف من شــركة لأخرى بطبيعة الحال حســب الظروف، ويمكن للجنة المراجعة تحقيق فعالية أكثر من خلال الإستعانة بخبير أو مستشـار من خارج أعضـاء اللجنة إذا إستدعت الضرورة ذلك.

١٠/١/٢/٢ عدد مرات إجتماع اللجنة:

حدد دليل حوكمة الشـركات في مصـر ضـرورة الاجتماع بصـفة دورية مرة كل ثلاثة شـــهور على الأقل، وكلما زاد عدد اجتماعات اللجنة يؤدي ذلك إلى فاعلية لجنة المراجعة ومن ثم زيادة مسـتوى أداء اللجنة حيث يتحقق الدور الرقابى والاشـرافي للجنة المراجعة مما يؤثر على جودة القوائم المالية والإفصاح عنها،

١٠/١/٢/٣ نسبة عدد أعضاء اللجنة إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة:

وذلك لمعرفة عدد أعضـاء مجلس الإدارة المشـتركين في لجنة المراجعة وذلك من أجل التأكد من إستقلالية أعضاء اللجنة.

١٠/١/٣ مهام ومسئوليات لجنة المراجعة:

تتحدد مســئوليات ومهام لجنة المراجعة في تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابة والإتفاق معــه بالإضافة الى محو الخلافات بين الإدارة والمراجع الخارجي، والقيــام بمراجعة التقارير المالية سواء كانت ربع سنوية أو سنوية، ومراجعة إقرار التغييرات الهامة في النظم المحاسـبية، وتقييم مدى أمكانية حدوث التلاعب، وأيضـا مراجعة السـياسـات المحاسـبية المطبقة.

٢/١٠ الإطار النظرى لهيكل الملكية:

١/٢/١٠ تعريف هيكل الملكية:

يقصـــد بهيكل الملكية بأنه عبارة عن مجموع حصـــــــــص رأس المال التي تمتلكها المؤسسات، والهيئات، والأفراد التي تكون فى مجموعها رأس مال الشركة، ونتيجة لاختلاف هذه المؤســـســـات فإن اهتماماتها ومصـــالحها وتأثيراتها في القرارات المالية والإدارية تكون متنوعة (رمضـــان، ٢٠١٠) ويعرف كل من (جزراوى وعلى، ٢٠١٤)هيكل الملكية بأنه مجموع من يقومون بتقديم رأس المال للمنشـــأة عن طريق ملكيتهم للأســـهم للحصـــول على الأرباح المتناســـبة مع إســـتثماراتهم وتعظيم قيمة المنشـــأة فى المدى الطويل، ويكون حقهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة للمنشأة لحماية حقوقهم.

ويرى الباحث. أن هيكل الملكية يمثل مالكو الشـــركة والذين يجمعهم إطار قانوني وأهداف مشـــتركة وتتوزع ملكياتهم بنســـب معينة، ويشـــير هيكل الملكية إلى مزيج من حصـــص الملكية لمجموعة من الملاك لديهم مصـــالح وأهداف قد تكون مختلفة. وبتحدد من خلال الجهات أو الأطراف التي تقدم حصص رأس المال بشكل مركز او منتشر مقابل الحصول على حقوق الرقابة أو الإدارة فضلاً عن حق الحصول على عائد مناسب مقابل المخاطر التي تتحملها.

٢/٢/١٠ أنواع هيكل الملكية:

لا تختلف هياكل ملكية الشـركات بين دول العالم فحسـب، بل تختلف بين الشـركات داخل الدولة الواحدة. حيث صنفت هياكل الملكية كما يلي (Yodbutr, 2013):

١- ملكية كبار الملاك.
٢- الملكية الإدارية.
٣- ملكية المؤسسات المالية.
٤- الملكية الأجنبية.
٥- ملكية العائلات.
٦- ملكية الحكومات.
٧- ملكية التداول الحر.

وسـوف يركز الباحث على هيكل ملكية التداول الحر وذلك نظراً لقلة الدراسـات التي تناولته كما أنه يعتبر أحد أهم هياكل الملكية.

١/٢/٢/١٠ ملكية التداول الحر (Free Float)

تشير ملكية التداول الحر لأسهم الشركة المدرجة في البورصة التي يتم تداولها بشكل حر في البورصـة ويتم حسـابه عن طريق طرح هياكل الملكية المختلفة للشـركة من إجمالي هيكل الشركة ككل، ويمكن أن يكون لهذا النوع من الملكية تأثير فعال وجوهرى على مستوى الإفصـاح وذلك بسـبب كثرة عدد المسـتثمرين من هذا النوع وزيادة مسـائلة الإدارة. وهي الملكيات التي يوجد فيها عدد واسع من المستثمرين، وكل مستثمر يمتلك عدد قليل من أسهم المنشـأة (أحمد، ٢٠٠٩) ولقد انتشـر هيكل ملكية التداول الحر (Free Flout) في الدول المتقدمة كبريطانيا وأمريكا والتي يتمتع فيها المسـاهمين بمسـتويات عالية من حماية القانون نظراً لنشأة قوانين الإفلاس والتجارة وإعادة التنظيم تحت مظلة القانون العام، ويؤدي هذا النوع إلى مشـكلة الوكالة بين المديرين والملاك؛ حيث يسـتطيع للمديرين كوكلاء عن أصـحاب الملكية أن يتصـرفوا بالشـكل الذي يحقق أهدافهم الخاصـة دون مراعاة تعظيم ثروة الملاك (Fazlzadeh et al., 2011 ؛ شوشه، ٢٠٠٩).

وقد ينشـأ عن هذا النوع من الملكية ميزات متعددة (أحمد، ٢٠٠٩) ومنها: كبر حجم قاعدة الملكية عن طريق انتشـار وتنوع الملكية بين أعداد كبيرة من المسـتثمرين، وتشـجيع صـغار المستثمرين على استثمار أموالهم فى البورصـة، مما يساعد في زيادة فرص تحقيق السيولة في البورصـات، كذلك فإنها تمكن المستثمرين من تنويع المحفظة الاستثمارية بين العديد من أسـهم الشـركات في البورصـة، مما يسـاعد على تخفض من احتمالية تعرضـه للخطر. كذلك أيضا إمكانية بيعه لأسهمه بسهولة في حال عدم الرضا عن أداء إدارة الشركة وهذا متوفر في حالة تركز الملكية فالتهديد بالخروج يزيد من روح الانضـباط والحرص في سلوك الإدارة على تصـرفاتها وسلوكها، نظرا لارتفاع تكلفة جذب أموال جديدة واستعادة ثقة المستثمرين الجدد. وبرغم تلك المميزات، إلا أن هناك نقاط ضعف في هياكل ملكية التداول

الحر يمكن توضـيحها على النحو التالي (الخيال، ٢٠٠٩) ظهور مشـكلة الوكالة لعدم توفر الحافز الجوهرى لدي المسـتثمرين لمراقبة أنشـطة المنشـأة، وصـغر إسـهامات هذا النوع من المستثمرين في قرارات أو سياسات إدارة المنشأة. ورغبة المستثمرين في تحقيق الأرباح على المدى القريب، مما يستلزم اتخاذ قرارات قد لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق أرباح للمنشأة على المدي الطويل أو تعظيم ثروة الملاك بصـــورة أكبر. في ظل هذا النوع من هياكل الملكية، يوجد عدد كبير من المستثمرين، يمتلك كل واحد منهم عدداً صغيراً من أسهم المنشأة، بحيث لا يوجد أي مسـاهم لدية قوة وقدرة تصـويت كافية أو لديه الحافز لممارسـة السـيطرة على الشركة (Leech & Leahy,1991).

ويشـــير دراســـة (Laeven, 2008) إلى أنه في ظل هذا النمط من الملكية يفتقد المسـاهمون الحافز والآليات والأسـاليب التعاقدية لتحقيق التوافق بين مصـالحهم ومصـالح الإدارة، وبالتالي، قد يقـوم المـديـرون بإتخـاذ القـرارات لتحويل موارد الشركة الى تحقيق أهدافهم الذاتية، ويشـير (أحمد، ٢٠٠٩) إلى أن هيكل ملكية التداول الحر يمكن أن يزيد من قاعدة الملكية عن طريق انتشـار الملكية بين عدد أكبر من المسـاهمين، وتشـجيع أصـحاب صغار المستثمرين على الاستثمار في البورصة.

٣/١٠ الإطار النظرى لجودة التقارير المالية:

١/٣/١٠ مفهوم جودة التقارير المالية:

يتمثل مفهوم جودة التقارير المالية على مجموعة من الخصـــائص للمعلومات المالية التي تتميز بها تلك التقارير، وهذه الخصائص تنبع من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات (IASB,٢٠٠٨)وفي حقيقة الأمر فإن خصـائص المعلومات المحاسـبية التي وردت فى الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاســبة الدولية (IASB)، تمثل إطاراً عاماً لجودة القوائم المالية ومنها تحدد دراســة (أبو الخير، ٢٠٠٩) المدخل المناســب الذى يحدد مفهوم جودة هذه التقارير المالية .

٢/٣/١٠ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

رغم الإتفاق حول أهمية جودة التقارير المالية، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول هذا المفهوم، حيث أن مصطلح جودة التقارير المالية لا يزال شبه غامضاً ويصعب تحديده، بالإضافة إلى أن كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولي LASB، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، ورغم تأكيد كل منهما على أهمية أن تكون القوائم المالية ذات جودة عالية، إلا أنهما لم يحددان ما هو المقصود بالمصطلح الخاص بجودة التقارير المالية.

وأنهما حددا مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات التي توجد في القوائم المالية حتى تتسم تلك القوائم بالجودة العالية (Morals & Curto, 2008) وبصفة عامة، لا يوجد تعريف بشكل محدد متفق عليه بين الباحثين فيما يخص مفهوم جودة التقارير المالية، حيث يختلف مفهوم جودة القوائم المالية بإختلاف وجهات نظر وأيضاً أهداف القائمين على إعدادها وأيضا المستخدمين لتلك القوائم المالية، وأيضا بإختلاف أهداف البحوث (l'asios and Bekiaris, 2012).

وبناء عليه، قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بمحاولة تحديد الخصائص النوعية للمعلومات والتي تحقق ذلك الهدف، ومنه فقد أشار المجلس إلى أن معلومات التقارير المالية يجب أن تكون ملائمة ويمكن الاعتماد عليها لكي تكون ذات منفعة للمستخدمين، ويمكن توضيح أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يجب توافرها حتى تكون المعلومات المودة في القوائم مفيد لمستخدميها وفقاً لبعض الدراسات والهيئات المعنية من خلال الجدول التالي (الطحان و مهنا، ٢٠٠١).

جدول رقم (١)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الهيئة أو الدراسة	أهم الخصائص النوعية
الجمعية الأمريكية للمحاسبة	الملائمة, التماثل, البعد عن التحيز, التكميم, إمكانية التحقق, الثبات
Stabus &Kenly (1972)	الملائمة, القابلية للفهم, إمكانية المقارنة, الحيادية, الوقتية, إمكانية الإعتماد, الإفصاح الأمثل
Trublood (1973)	الملائمة, الإتساق, الإهمية النسبية, القابلية للفهم, البعد عن التحيز, إمكانية الإعتماد, إمكانية المقارنة, الجوهر/ الشكل
تقارير الشركات البريطانية (١٩٧٥)	الملائمة, أمانة العرض, الوقتية, الإكتمال,الإهمية النسبية, إمكانية الإعتماد,القابلية للفهم.
قائمة المفاهيم رقم (٢) الصادرة عم FASB (١٩٨٠)	الملائمة, القابلية للفهم, الإهمية النسبية, أمانة العرض, إمكانية الإعتماد, الحيادية,القابلية للمقارنة, الوقتية, التكلفة/ المنفعة, إمكانية التحقق, القيمة التنبؤية, التغذية العكسية.
Stamp (1980)	الملائمة، الإفصاح التام، القابلية للمقارنة، الوقتية، الوضوح، الموضوعية، إمكانية التحقق، الدقة، التماثل، الأهمية النسبية، التوحيد، الجوهر على حساب الشكل، البعد عن التحيز، التحفظ، التكلفة والمنفعة، الإتساق، المرونة، المعقولية.
لجنة معايير المحاسبة الدولية	الملائمة, القابلية للفهم, إمكانية المقارنة, إمكانية الإعتماد, الوقتية, الوقتية, التكلفة والمنفعة.

المصدر: (الطحان و مهنا، ٢٠٠١)

يتضح من الجدول السابق أهم الخصائص النوعية التى تم اعتمادها وذكرها فى عدة هيئات مهنية ودراسات مهتمة بمجال المحاسبة والمعلومات المحاسبية.

ويرى الباحث أن الغرض الأساسي من تحقيق جودة التقارير المالية هو جعل القوائم المالية تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي الحقيقى للشركة، خلال فترة زمنية معينة أو في لحظة زمنية معينة. يمكن تعريف جودة التقارير المالية على أنها إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالي المطبق، بما ساهم فى توصيل محتواها، لمستخدميها في التوقيت المناسب، مع تجنب التحريف الجوهري في هذا المحتوى، وبالتالي تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة وفي لحظة زمنية معينة.

١١- الدراسة التطبيقية

١/١١ مجتمع الدراسة:

يتمثل المجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية وعددها ٢١٨ شركة مساهمة.، الذي سوف يتم وإختبار فرض البحث والذي تم إشتقاقه من خلال الإطار النظري فى البحث من خلال التقارير المالية الخاصة بتلك الشركات.

٢/١١ عينة البحث ومصادر البيانات

تضم العينة البحث بعض الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري وعددها (٥٢) شركة، وتم الإختيار لعينة الدراسة وفقا للشروط التالية:

- أن تكون مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية.
- أن تتوافر التقارير المالية السنوية خلال فترة الدراسة.
- أن تتوافر عنها البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي.

وبناءاً على ذلك فقد تم إستبعاد عدد (٧) شركات، من العينة لم تنطبق عليها الشروط وذلك نظراً لنقص البيانات اللازمة لإجراء التحليل، ومنها من لم نتمكن من الحصول على تقارير الحوكمة الخاصة بها خلال سنوات الدراسة، وبالتالي تم التخلي عنها وأصبحت عينة

البحث تتكون من (٤٥) شـركة والتي تعمل في قطاعات مختلفة. وقد أجريت الدراسـة على الشركات في الفترة من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢١م.

١/٢/١١ مصادر الحصول على البيانات:

تم إعتماد الباحث على العديد من المصـادر من أجل الحصـول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية وهي كما يلي:

- موقع البورصـة المصـرية egx.com.eg للحصـول على القوائم والتقارير المالية، تقارير الحوكمة وتقارير لجنة المراجعة والتي تم الإعتماد عليها في الحصـول على المتغيرات الخاصة بالدراسة.
- موقع معلومات مباشـر مصـر www.mubasher.info للحصـول على البيانات الخاصة بهيكل الملكية, وعمر الشركة, مجلس الإدارة.
- مواقع بعض الشركات للحصول على التقارير الخاصة بها من متغيرات الدراسة.

٣/١١ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

الخطوة الأولى:

قياس المتغير التابع والمتمثل في الإسـتحقاق الكلى هناك مدخلين بديلين لقياس الإسـتحقاق الكلى وهما، الأول: مدخل قائمة المركز المالي الثانى: مدخل قائمة التدفقات النقدية، وسـوف يتم الإعتماد على مدخل قائمة التدفقات النقدية، حيث أوضـح (Bartov et al ,.٢٠٠٠) إلى أن قياس الاسـتحقاق الكلي بالمدخل الثانى أى بطريقة قائمة التدفقات النقدية يتميز بخطأ قياس أقل وبالتالي سوف يتم إستخدام مدخل التدفقات النقدية في فصل الإستحقاق الكلي.

مدخل قائمة التدفقات النقدية: يتم قياس الاســتحقاق الكلي (TA) بإســتخدام مدخل التدفقات النقدية كما يلي:

$$TA_{i,t} = EBEX_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

TA i, t: الاستحقاق الكلي للمنشأة (i) في الفترة (t).

EBEX i, t: صافي الربح قبل البنود غير المستمرة للمنشاة (i)في الفترة(t)

CFO i, t: صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمنشأة (i) في الفترة (t)

الخطوة الثانية: تحديد وقياس المتغيرات المستقلة:

تشـمل المتغيرات المسـتقلة كلاً من: خصـائص لجان المراجعة (عدد أعضـاء اللجنة، عدد مرات الاجتماع، نسبة أعضاء لجنة المراجعة إلى أعضاء مجلس الإدارة)، هيكل الملكية (نسبة التداول ال حر(Free float)

ويتم قياس المتغيرات المستقلة كالتالى:

أولاً: قياس خصائص لجان المراجعة

يتم قياس لجان المراجعة كالتالى:

عدد أعضـــاء لجنة المراجعة (NAC) من خلال معرفة عدد الأعضـــاء داخل كل لجنة لكل شركة من شركات عينة الدراسة

عدد مرات الاجتماع (NOM) من خلال معرفة عدد مرات الاجتماع لكل لجنة وذلك لكل شركة من شركات عينة الداسة

نسـبة أعضـاء لجنة المراجعة إلى أعضـاء مجلس الإدارة (PMC) من خلال قسـمة عدد أعضاء الجنة على عدد أعضاء مجلس الإدارة.

ثانيا: قياس هيكل الملكية

يتم قياس هيكل الملكية كالتالى:

نسبة التداول الحر (FF) من خلال المعادلة التالية:

$$FF = 100\% - (INS + GOV + MAN + OBH + SAM + SOR)$$

FF: نسبة ملكية التداول الحر في هيكل الشركة من عينة الدراسة.

INS: نسبة الملكية المؤسسية في هيكل الشركة من عينة الدراسة.

GOV: نسبة الملكية الحكومية في هيكل الشركة من عينة الدراسة.

MAN: نسبة الملكية الإدارية في هيكل الشركة من عينة الدراسة.

OBH: نسبة الملكية لكبار المستثمرين في هيكل الشركة من عينة الدراسة.

SAM: نسبة الملكية العائلية في هيكل الشركة من عينة الدراسة.

SOR: نسبة الملكية الأجنبية في هيكل الشركة من عينة الدراسة.

الخطوة الثالثة: تحديد وقياس المتغيرات الرقابية:

تشمل المتغيرات الرقابية كلاً من: الرافعة المالية، حجم الشركة، عمر الشركة

ويتم قياس المتغيرات الرقابية كالتالى:

الرافعة المالية (LEV) يتم قياسها بقسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي الأصول في نهاية المدة.

حجم الشركة (LNA) ويتم قياسة من خلال اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول

عمر الشركة (age) ويتم قياسه من خلال طرح سنة الدراسة من سنة تأسيس الشركة

٤/١١ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث بتفريغ البيانات الورادة بالقوائم المالية لعينة الدراسة بإستخدام برنامج Excelعلي الكمبيوتر، ثم حساب المتغيرات الخاصة بالدراسة، ثم تلا ذلك إجراء التحليل الإحصائي للبيانات وذلك من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS. هذا وقد تطلب إجراء إختبار فروض هذه الدراسة إستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- **الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:** والذي يتم التوضيح فيه المتوسط، والإنحراف المعياري، وأيضاً أعلي قيمة وأدني قيمة.
- **معامل إرتباط بيرسون:** تم إستخدامه من أجل تحديد إتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة الخاصة بلجنة المراجعة (عدد أعضاء لجنة المراجعة، عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، نسبة عدد أعضاء اللجنة إلى عدد أعضاء لجنة المراجعة) والخاصة بهيكل الملكية (نسبة التداول الحر) والمتغير التابع (جودة التقارير المالية).
- **الإنحدار المتعدد:** وقد تم إستخدامه لتحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة الخاصة بلجنة المراجعة (عدد أعضاء لجنة المراجعة، عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، نسبة عدد أعضاء اللجنة إلى عدد أعضاء لجنة المراجعة) والخاصة بهيكل الملكية (نسبة التداول الحر) على المتغير التابع (جودة التقارير المالية) في سوق الأوراق المالية المصرية.

٥/١١ نتائج التحليل الإحصائى:

تتضمن نتائج التحليل الإحصائى ما يلى:

١/٥/١١ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في مناقشة وإختبار فروض الدراسة قام الباحث بإجراء الإختبارات الوصفية الإحصائية، وذلك لتوضيح الخصائص الأساسية لمتغيرات الدراسة وهي الاستحقاق الإجمالى كمتغير تابع وعدد أعضاء لجنة المراجعة، عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، نسبة عدد أعضاء اللجنة إلى عدد أعضاء لجنة المراجعة ونسبة التداول الحر كمتغيرات مستقلة. وقد تم إستخدام عدة أساليب إحصائية كما هو موضح بالشكل التالى والمتمثلة في الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، أعلي قيمة وأيضا أقل قيمة، وفيما يلي جدول رقم (٢) والذي يوضح نتائج الإحصاء الوصفي.

جدول رقم (٢)

الإحصاءات الوصفية المتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Minimum أدنى قيمة	Maximum أعلى قيمة	Mean المتوسط	Std. Deviation الإنحراف المعيارى
NAC	135	. 00041	1.05042	.03682	.11346
NOM	135	. 00055	1.03341	.05003	.13577
PMC	135	. 00069	.08080	.00422	.011277
FF	135	. 00009	.00362	.00935	. 004390
LEV	135	-2.74097-	2.23100	.00000	.31215
LNA	135	12.73390	24.86300	20.12981	2.16962
age	135	. 00197	5.581333	.55473	1.15186
TA	135	-.551931-	.514425	.016698	.13230
Valid N (listwise)	135				

حيث أن:

NAC: عدد أعضاء لجنة المراجعة

NOM: عدد مرات الاجتماع

PMC: نسبة لجنة المراجعه الى مجلس الادارة

FF: نسبة الملكية للتداول الحر (Free Flout)

LEV: الرافعة المالية lev

LNA: حجم الشركة

Age: عمر الشركة

TA: الاستحقاق الاجمالى TA.

يوضح الجدول السابق رقم (٢) المتوسط، الإنحراف المعيارى، أدنى قيمة وأعلى قيمة لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والمتغيرات الرقابية.

٢/٥/١١ معامل إرتباط بيرسون:

يعرض الجدول رقم (٣) المعاملات الخاصة بإرتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة للفترة من عام ٢٠١٩حتي عام ٢٠٢١.

جدول رقم (٣)

معامل إرتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

ويتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة إرتباط موجب بين كلاً من

Correlations

	NAC	NOM	PMC	FF	LEV	LNA	age	TA
NAC	1	.808	.950	.716	.034	.055	−.332	.012
NOM	.808	1	.902	.460	.020	.016	−.230	.005
PMC	.950	.902	1	.594	.020	.014	−.313	.106
FF	.716	.460	.594	1	.077	−.069	−.631	.008
LEV	.034	.020	.020	.077	1	−.025	−.127	.266
LNA	.055	.016	.014	−.069	−.025	1	−.043	.145
age	−.332	−.230	−.313	−.631	−.127	−.043	1	.048
TA	.012	.005	.106	.008	.266	.145	.048	1

(NAC , NOM, PMC, FF, LEV, LNA, age, TA) الإستحقاق الإجمالى (متغير تابع) وعدد أعضاء لجنة المراجعة وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة ونسبة أعضاء لجنة المراجعة إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة ونسبة التداول الحر (متغيرات مستقلة)، وأيضا الرافعة المالية وحجم الشركة وعمر الشركة (متغيرات رقابية).

٣/٥/١١ إختبار الفرض ونتائج الدراسة

فيما يلي نتائج إختبار فرض الدراسة:

يهدف هذا الفرض إلى إختبار العلاقة بين كلاً من خصائص لجان المراجعة والمتمثلة فى:(عدد أعضاء لجنة المراجعة، عدد مرات الاجتماع، نسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة) وهيكل الملكية والمتمثل في:(نسبة ملكية التداول الحر) وجودة التقارير المالية للشركة، ومدي مساهمته في تفسير جانب من التغير في جودة التقارير المالية للشركة. وقد تم صياغة الفرض على النحو التالي:

ف: توجد علاقة ذات دلالة إحصـائية بين كلاً من خصـائص لجان المراجعة والمتمثلة في:(عدد أعضاء لجنة المراجعة، عدد مرات الاجتماع، نسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة إلى عدد أعضـــاء مجلس الإدارة) وهيكل الملكية والمتمثل في:(نســـبة ملكية التداول الحر) وجودة التقارير المالية.

ولإختبار هذا الفرض تم إستخدام نموذج الإنحدار التالي:

$$\frac{TA}{A} = \alpha_0 + \beta_1 NAC + \beta_2 NOM + \beta_3 PMC + \beta_4 FF + \beta_5 LEV + \beta_6 LNA + \beta_7 age + \varepsilon$$

ويوضح الجدول التالي رقم (٤) نتائج التحليل الإحصائي لإختبار فرض الدراسة:

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار فرض الدراسة

المتغيرات	معامل الانحدار B	مستوى معنوية النموذج ككل		اختبار معنويه معاملات الانحدار	
		قيمهf	قيمهSig	قيمهt	قيمهSig
ثابت الانحدار (Constant)	-.092-	8.481	<.001[b]	-1.000-	.319
NAC	2.089			5.329	<.001
NOM	.851			4.739	<.001
PMC	-28.758-			-6.443-	<.001
FF	-96.383-			-2.130-	.035
LEV	-.124-			-3.957-	<.001
LNA	.005			1.200	.232
age	.018			1.546	.125
R =.564a R^2 = .319 Adjusted R^2 =.281					

يتضح من الجدول السابق أن قيمة إختبار F يساوى 8.481 بمستوى معنوية 001.> وهى أقل من نسبة مستوى المعنوية المقبول ٥٪ وهو ما يعنى أن النموذج الخاص بالتنبؤ معنوى وبالتالي يمكن الإعتماد على هذا النموذج كما يتضح أيضاً من الجدول السابق أنه بالنسبة للمتغيرات كلاً من خصائص لجان المراجعة والمتمثلة في:(عدد أعضاء لجنة المراجعة، عدد مرات الاجتماع) وجدت علاقة معنوية موجبة والإستحقاق الإجمالى، كما اتضح أيضا أنه بالنسبة للمتغيرات كلاً من خصائص لجان المراجعة والمتمثلة في:(نسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة) وهيكل الملكية والمتمثل في:(نسبة ملكية التداول الحر) وجدت علاقة سالبة معنوية ذات دلالة إحصائية والإستحقاق الإجمالى, وحيث أن الإستحقاق الإجمالى يعتبر مقياس عكسى لجودة القوائم المالية وهو مايعنى أن العلاقة بين المتغير المستقل كلاً من خصائص لجان المراجعة والمتمثلة في:(عدد أعضاء لجنة المراجعة، عدد مرات الاجتماع) والمتغير التابع والمتمثل في جودة التقارير المالية علاقة سالبة, وأن العلاقة بين المتغير المستقل كلاً من خصائص لجان المراجعة والمتمثلة في:(نسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة) وهيكل الملكية والمتمثل في:(نسبة ملكية التداول الحر) والمتغير التابع والمتمثل في جودة التقارير المالية علاقة موجبة.

كما يتضح من الجدول رقم (٤) أن قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 تساوى 281. وهو مايعنى أن 281. من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ترجع إلى التغير في المتغير المستقل كما يتضح من الجدول السابق أن النموذج لديه قوة تفسيرية مرتفعة أو معنوية، مما يعني إمكانية إستخدامه كأداة للتنبؤ أو التفسير.

يتضح مما سبق يتضح أن:

عند إختبار المتغيرات المستقلة مجمعة والمتغير التابع، توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين جودة التقارير المالية وكل من عدد أعضاء لجنة المراجعة وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة وكما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين جودة التقارير المالية ونسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة إلى أعضاء مجلس الإدارة ونسبة الملكية للتداول الحر.

٦/١١ النتائج والتوصيات ومقترحات لأبحاث مستقبلية

١/٦/١١ النتائج:

من خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

صحة فرض الدراسة والذي ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من خصائص لجان المراجعة والمتمثلة في:(عدد أعضاء لجنة المراجعة، عدد مرات الاجتماع، نسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة) وهيكل الملكية والمتمثل في:(نسبة ملكية التداول الحر) وجودة التقارير المالية. حيث ثبت أن مستوى المعنوية أقل من ٥٪ وكانت إشارة معامل الارتباط ومعامل الانحدار موجبة لذا فإن هناك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين بين كلاً من خصائص لجان المراجعة والمتمثلة في:(عدد أعضاء لجنة المراجعة، عدد مرات الاجتماع والاستحقاق الإجمالى، أو بعبارة أخري فإن علاقة الارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين بين كلاً من خصائص لجان المراجعة والمتمثلة في:(عدد أعضاء لجنة المراجعة، عدد مرات الاجتماع وجودة التقارير المالية وكانت إشارة معامل الارتباط ومعامل الانحدار سالبة لذا فإن هناك علاقة ارتباط سالبة بين كلاً من خصائص لجان المراجعة والمتمثلة في:(نسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة وعددأعضاء مجلس الإدارة) وهيكل الملكية المتمثل في:(نسبة ملكية التداول الحر) والإستحقاق الإجمالى، أو بعبارة أخري فإن علاقة الارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين بين كلاً من خصائص لجان المراجعة والمتمثلة في:(نسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة وعددأعضاء مجلس الإدارة) وهيكل الملكية المتمثل في:(نسبة ملكية التداول الحر) وجودة التقارير المالية.

٢/٦/١١ التوصيات:

فى ضوء مشكلة البحث وأهدافه وحدوده وما انتهى إليه من نتائج فى كل من الشق النظرى والتطبيقى يوصى الباحث بالآتى:

١- ضرورة إلتزام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة.

٢- ضرورة أن تفرض البورصة المصرية عقوبات صارمة على الشركات التي تقوم بممارسات إدارة الأرباح، والإعلان عن هذه الشركات وإلزامها بإعادة إصدار تقاريرها المالية.

٣- إلزام جميع الشركات المسجلة في البورصة المصرية بأن يكون جميع أعضائها مستقلين أو غير تنفيذيين. وأن يتم تعيينهم من خلال الجمعية العمومية وليس من خلال مجلس الإدارة وذلك لضمان استقلالهم.

٤- يجب أن تقوم لجنة المراجعة بعقد اجتماعات دورية تناقش فيها القضايا المتعلقة بإعداد ومراجعة التقارير المالية وأن تقوم بإصدار تقرير تقيم فيه تصرفات وأعمال وسلوكيات الإدارة في نهاية كل فترة.

٥- ضرورة وضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المتنوعة في الشركات المقيدة في البورصة المصرية مع إلزام تلك الشركات بالإفصاح عن هيكل الملكية بما يساعد في تقليل الدور الإنتهازى التي تقوم به الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية لحساب أصحاب المصلحة الأخرين ومن ثم زيادة تكلفة الوكالة.

٣/٦/١١ مقترحات لأبحاث مستقبلية:

فى ضــوء حدود البحث وما انتهى إليه من نتائج، يعتقد الباحث بأهمية البحث مســتقبلاً فى الموضوعات التالية.

- إجراء دراسة تطبيقية لأثر هيكل الملكية وعدم تماثل المعلومات.
- إجراء دراسة تطبيقية لأثر هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي.
- الحاجة إلى دراسة أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية.
- الحاجة إلى إجراء دراســـة لأثر هيكل الملكية على جودة الإفصـــاح في التقارير المالية.

المراجع

١- المراجع العربية

- أبو الخير، مدثر طه. (٢٠٠٩). "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية عن تطبيق معايير الانخفاض في قيمة الأصول". ***مجلة كلية التجارة، جامعة طنطا***، العدد ١٣.
- أبو جبل، نجوى محمود أحمد. (٢٠١٨). "تحليل العلاقة بين مستوى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ومخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات –دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية. مصر": ***مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية***.
- أحمد، محمد بهاء الدين. (٢٠١٠). "إطار مقترح لتحديد منهج تطبيقي لآليات حوكمة الشركات بهدف زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية الشركات المساهمة مع التطبيق على بيئة المراجعة الخارجية بجمهورية مصر العربية". ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها***.، العدد ٣، المجلد، ٩٤-٩٥.
- أحمد، محي الدين أحمد محمد. (٢٠٠٩). "أثر هياكل الملكية والرقابة في الشركات المساهمة على الإفصاح المحاسبي ــ دراسة تحليلية تطبيقية". ***رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية***.
- الخيال؛ توفيق عبد المحسن. (٢٠٠٩). "الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي". ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس***، ٢٥٣-٢٩٤.
- الطحان؛ محمد أبو العلا، ومحمد رشاد مهنا. (٢٠٠١). "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات", ***الدار الجامعية، الإسكندرية*** ص٩٧ -١٣٤.
- حسين، أسعد مبارك. (٢٠١٨). "أثر خصائص لجنة المراجعة على عدم تماثل المعلومات المحاسبية". ***مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس*** – مجلد ٢٢ – عدد ٢.
- جزراوى، بشرى فاضل، وإبراهيم محمد على. (٢٠١٤). "تقويم حوكمة الشركات وأدواتها الداخلية في القوانين والتشريعات العراقية دراسة تحليلية". **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق**، العدد ٤٠.

- رمضـان; عماد زياد. (٢٠١٠). "أدوات الحاكمية المؤسـسـية وتكليف الوكالة الإدارية – دراسـة تطبيقية على السوق الأردني". ***المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر***، المجلد ٣٤ ال عدد٣.
- سـلامة، صـلاح حسـن على. (٢٠١٢). "نموذج مقترح لقياس وتفسـير تأثير مسـتوى التحفظ المحاسـبى عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشـأة –دراسـة تطبيقية". ***مجلة الفكر المحاسبى، جامعة عين شمس***، العدد الرابع، مجلد ١٦، ص ٥٢٧-٦٣٣.
- شوشه; أمير علي المرسي. (٢٠٠٩). "تأثير حوكمة الشركات على أدائها المالي دراسة تطبيقية على الشركات المفيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية"، ***رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.***
- عبد الحليم، أحمد حامد محمود. (٢٠١٨). "أثر هيكل الملكية وخصـائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية–دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة السـعودية". ***مجلة الفكر المحاسـبى، جامعة عين شـمس، كلية التجارة***، مجلد ٢٢ , العدد ٤، ص ٦٨٢-٧٥٨.
- عثمان، محمد عصام تمام. (٢٠١٦). "مدخل مقترح لاستخدام أساليب تنقيب البيانات فى زيادة كفاءة المراجع الخارجى فى اكتشـاف غش الإدارة فى القوائم المالية – دراسـة تطبيقية"، ***مجلة الدراسـات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها***، مجلد٣٦, العدد الثالث، ص٤٤١-٤٠٥.
- عفيفي، هلال عبد الفتاح السـيد. (٢٠١١). "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسـة اختيارية في البيئة المصـرية". ***مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا***، العدد ٢، ١٥٧-٢٤٣.
- محمد، أحمد سليم. (٢٠١٨). "تفسير العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشفافية واستمرارية الأرباح –دراسة تطبيقية على الشركات المشتركة. مصر" ***, الفكر المحاسبى جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة***– المجل د٢٢ العدد ٣ ص ٨٠٦-٨٤١.

٢- المراجع الأجنبية

- Fazlzadeh, A; Hendi, A. T, K; Mahboubi. (2011)." The examination of the effect of ownership structure on firm performance in listed firms of Tehran stock exchange based on the type of the industry". ***International Journal of Business and Management,*** 6(3)249-262.
- Golden, J; Kohlbeck, M. J. (2017). "The influence of family firm dynamics on voluntary disclosures". ***Advances in Accounting***,37(2) 111-121.
- Gomaa, Mohammed; Jomes E, Hunton, I; Jacob M Rose. (2017). "Auditors and Decison AidsThe Effect of Litigation Risk and Internal ControlRisk on Reliance". ***Available at www.elsevier.com/Locate/Jaccpubpol***.
- Kallamu. B.S. (2015)." Risk Management Committee Antributes and Firm Performance". ***International Finance and Banking***, Vol.2(2)1-24.
- Kazemian. S; Sanusi, Z. M. (2015)." Earnings management and ownership structure". ***Procedia Economics and Finance***, (31), 618-624.
- Laeven, Land R. Levine. (2008). "Complex ownership structures and corporate valuations". ***The Review of Financial Studies*** 21 (2)579-604.
- Leech, D; Leahy, J. (1991). "Ownership structure, control type classifications and the performance of large British companies". ***The Economic Journal*** 101 (409)1418-1437.

- Li, J et al. (2012). "The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure". ***The British Accounting Review***, 44(2) ،98-110.
- Morals, A. L; Curto, J. D. (2008). "Accounting Quality and the Adoption of Iasb Standards – Portuguese Evidence". ***Revista Contabilidade & Finanças – USP*** (48)103-111.
- Paul Coller. (1993)." Audit Committees in major UK companies". ***Managerial Auditing Journal***, Vol.8, NO. (3)25-30.
- Pongsaporamat, P. (2016). "Ownership structure and the quality of financial reporting in Thailand: The empirical evidence from accounting restatement perspective". ***International Journal of Applied and Economic Research***, 14(10)6799-6810.
- Sierra Garcia, L; arbadillo, E.R; Perez, M.O. (2012)." Audit Committee and Internal Audit and the Quality of Earnings: Empirical Evidence from Spanish Companies". ***Journal of Management and Governance,*** Vol. (16)305-331.
- Yodbutr, A. (2013). "Ownership Structure and Disclosures: The Case of Thai Financial Institutions". ***Journal of International Finance & Economics*** (13).